شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

برنامج الانقاذ المالي و الاقتصادي للعراق

حكومة 2023-2026

الاستاذ الدكتور عبد الحسين العنبكي

02 تموز 2026

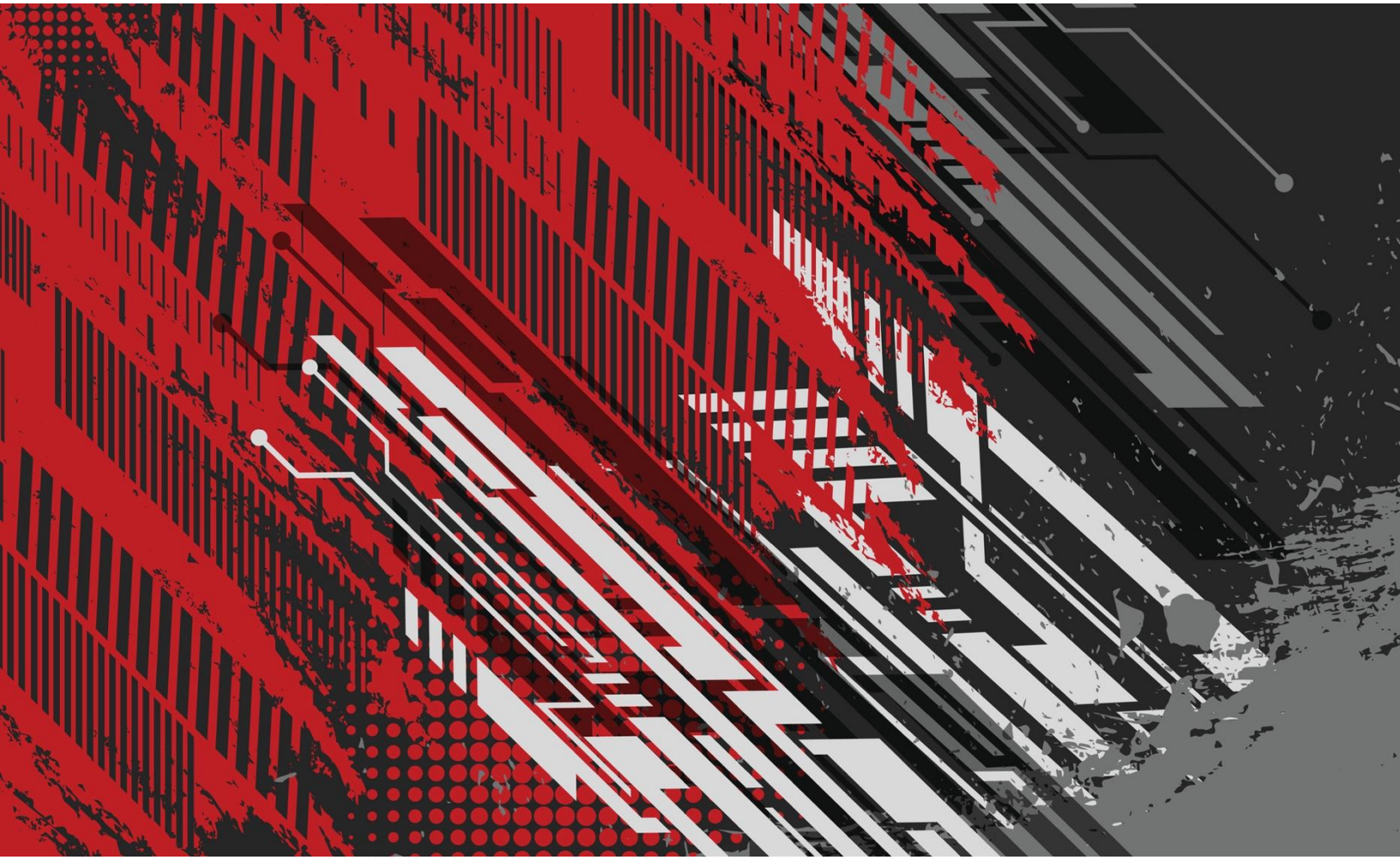

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net| info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+| منذ عام ٢٠٠٩

برنامج الانقاذ المالي والاقتصادي للعراق
حكومة 2026-2030

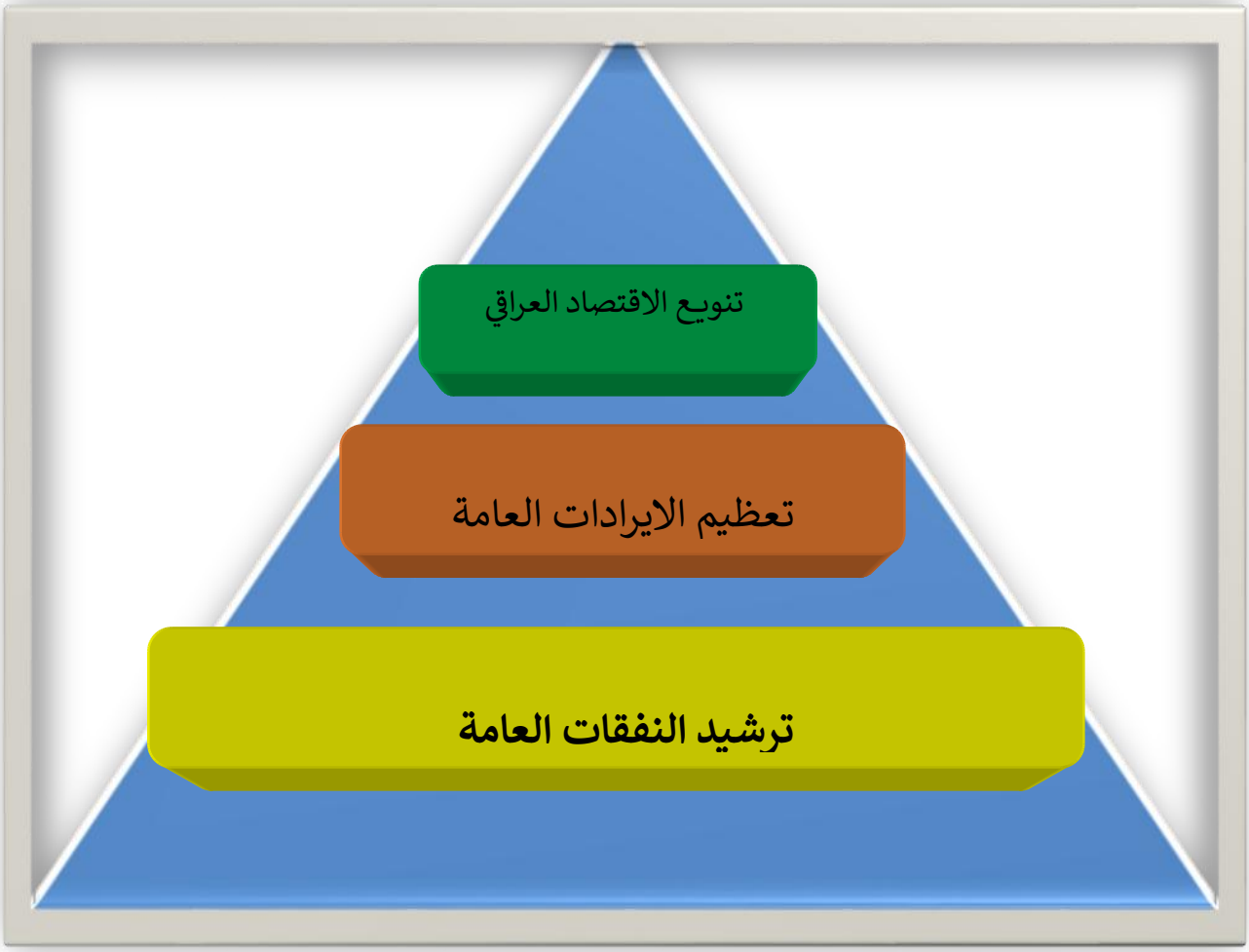

الفصل الاول

ملامح ومتطلبات برنامج الانقاذ

اولا: الرؤية

يتطلع العراق إلى خوض معترك تنويع اقتصاده وايجاد رافعة مالية تضمن تعظيم واستثمار ايراداته النفطية في صناديق سيادية تضمن عدم التأثر بالأزمات المالية الدولية وإيجاد نظام إيرادات عادل وفعال ومستدام يعمل على تعزيز الاستقرار الما ل، وتحقيق العدالةالاجتماعيةواستدامة التمويل اللازم للخدمات العامة ذات الجودة العالية وبما يضمن تعزيز النمو الاقتصادي وخلق التنمية.

ثانيا: المدى الزمني للبرنامج:

البرنامج المقترح يغطي اربع سنوات تمثل عمر الحكومة القادمة،وقد راعى برنامج الانقاذ الاقتصادي متطلبات الامد القصير التي تمتص غضب الجمهور وتعيد اخراج الاقتصاد ولو جزئيا من الضغوط الانكماشية وتوزيع اعباء المرحلة بين الشرائح بشكل منصف،كما راعى البرنامج متطلبات الامد المتوسط والطويل من خلال بعض الاهداف الإستراتيجية ممكنة التنفيذ بأساليب تعاقدية بالتشارك مع القطاع الخاص تعطي اثرا تنمويا دون ان تكلف الموازنة العامة مزيد من الاعباء، من زاوية اخرى لم يذهب البرنامج الى وضع جبهة واسعة من الاهداف غير ممكنة التنفيذ وانما ركز على اهداف بعينها تعالج اهم المشاكل المعرقلة للتنمية وتخفف من مخاطر الازمة المالية وتعيد متطلبات التعافي الاقتصادي مجددا.

ثالثا: عوامل النجاح المطلوبة لتنفيذ البرنامج:

1. الالتزام السياسي (متخذ قرار حاسم)
2. اشراك اصحاب المصلحة، منظمات مجتمع مدني، قطاع خاص
3. الاستعداد لتحمل اعباء الاصلاح الاقتصادي والمالي سواء كانت تلك الأعباء اجتماعية أو سياسية محتملة.
4. استعادة الثقة العامة، ودعم التكييف الايجابي للإصلاح الاقتصادي من خلال تناسق السياسات الاقتصادية الكلية.
5. توفير دعم مستدام لضمان مستوى معيشي معقول للشرائح الهشة.
6. وضع خارطة طريق محددة والالتزام بالسقوف الزمنية التي فيها.
7. وضع برنامج اعلامي يواكب الاصلاحات الاقتصادية ويظهر مواطنها الايجابية واثارها الجانبية الوقتية المحتملة.

رابعا: ممارسات حكومية سابقة يجب عدم الاستمرار عليها:

1. من الخطـأ الاستمرار بدعم سعر صرف الدينار العراقي، يجب ان يكون التخلي عن الدعم تدريجيا.
2. من الخطأ التوسع بالاقتراض سواء كان داخلي او خارجي، لان الاقتراض في العراق عادة ما يكون لسد عجز الموازنة العامة ، والموازنة هي استهلاكية في الغالب وهذا يعني اننا نقترض لنستهلك.
3. من الخطأ التوسع في فرض الضرائب على اوعية ضريبية منكمشة او تعاني من ارتفاع كلف بيئة الاعمال او (كلف الامتثال)، ذلك ان الاوعية الخاضعة للضريبة لا تتعدى مساهمتها 50% من الناتج المحلي الاجمالي GDP، لان مساهمة الحكومة اكبر والحكومة عادة معفية من الضرائب فيتركز العبء الضريبي على القطاع الخاص فقط.
4. من الخطأ استمرار السلسلة الارضائية المتمثلة بالتشغيل في الحكومة (اجر يومي، عقد، تثبيت) لان سفينة الدولة تغرق بفاتورة الرواتب، وتغرق اكثر في سوء ممارسة الاعمال كلما تضخم موظفي الدولة، كما ان هذه السلسلة صارت وسيلة مستدامة لممارسة الفساد والتشغيل مقابل رشا.
5. من الخطأ بقاء الحكومة مالكة لمؤسسات انتاجية وحصر دورها في انها جهة منظمة وحارسة ومتدخلة في اوقات الازمات لمعادلة السوق ، لان الحكومة منتج فاشل لا يستطيع ان ينافس في السوق كون الكلف الثابتة لديها كبيرة وهي يتحملها المنتج سواء انتج ام لم ينتج، بل ان حتى رواتب الموظفين اصبحت كلفة ثابته.
6. من الخطأ استمرار وجود موازنات لدى مؤسسات حكومية خدمية خارج سيطرة الموازنة العامة للدولة ، ويجب وجود ضبط مالي ضمن الموازنة العامة للدولة لضمان عدم الهدر والفساد فيها من خلال توحيد المستندات والفواتير وفق كودات رقمية موحدة.
7. من الخطأ البقاء على قانون الاستثمار الذي يمنح امتيازات تخلق حيتان مغامرين وليس بمستثمرين حقيقين تتخم جيوبهم وتستفرغ موازنة الدولة.
8. من الخطأ تجاوز مبدأ سنوية الموازنة اذ ان اعداد موازنة لثلاث سنوات اوجد نهايات مفتوحة وحالة من عدم الضبط المالي وفوضى التمويل.
9. من الخطأ الاستمرار بتنظيم الموازنة على اساس البنود ويجب التحول الى موازنة البرامج والاهداف.

خامسا: حلول سريعة لمواجهة ازمة تعاظم الدين العام:

يتوقع تقرير البنك الدولي 2024، ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من 50.4% الى 62.9% في 2026، وحسب تقرير البنك المركزي تجاوز 150 مليار دولار، وهذا الامر يستوجب استراتيجية مستدامة لإدارة الدين العام تعتمد المبادئ الاتية:

1. عدم الاقتراض الا لمشاريع انتاجية او خدمية مدروسة بعناية وفي مجالات تنافسية تخلق مخرجات قادرة على سداد الدين والفوائد المترتبة عليه.
2. تحريك المشاريع التنموية والبنى التحتية من خلال إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ppp وفقا لمصفوفة مخاطر مدروسة بعناية.
3. الالتزام بسداد الديون السابقة وفوائدها وفقا لجداول منضبطة.
4. تعظيم ايرادات الدومين العام للتعويض عن الاقتراض مستقبلا.
5. معالجة المشاريع المبتورة حالة بحالة بالشكل الذي يمكن المقاول من استعادة حقوقه المالية وفقا للذرعات على اساس تمليك اسهم في المشروع.
6. ترشيد الانفاق الحكومي من خلال ربط (العائد بالكلفة) اي ربط المخرج بالمدخل وهذا يعني اعداد موازنة برامج واداء.

الفصل الثاني

معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

وهنا نطالب رئيس الحكومة القادمة المحترم بان تكون اولوياته مركزة في الاهداف ادناه

الهدف الاول : صحح القرارات الاقتصادية من خلال تناسق منظومة السياسات الاقتصادية الكلية وهي:

1. السياسة المالية
2. السياسة النقدية
3. السياسة التجارية
4. السياسة الاستثمارية
5. السياسة التنموية

المشكلة:

1. تفكك تلك السياسات وخضوعها لمصالح ورغبات ورؤى متناقضة يربك القرار الاقتصادي ويجعل كل سياسة من تلك السياسات تعرقل او تلغي اثر السياسة الاخرى فتنتج قرار اقتصادي على الصعيد الكلي فوضوي ومفكك وغير سليم فنبقى ندور في حلقات التخلف المغلقة.
2. الجهة الوحيدة المعنية برسم السياسات الاقتصادية الكلية هي (اللجنة الاقتصادية العليا) وسميت فيما بعد (المجلس الوزاري للاقتصاد) وهي لا تمتلك الادوات العلمية ولا الوقت ولا التخصص العلمي الذي يمكنها من تنسيق السياسات حيث انه لا يمنح في وقت اجتماعات المجلس اكثر من 5% لرسم السياسات الاقتصادية الكلية، وعادة ما يكون جزافي غير مهني وغير مدروس.

الحل:

تأسيس جهاز مستقل من خيرة المتخصصين في الشؤون الاقتصادية والمالية لرسم وتناسق السياسات يرفع تقاريره ليصادق المجلس الوزاري للاقتصاد على مخرجاته بشكل روتيني دوري بالحد الادنى من التعديل وتكون اهم مهامه:

1. رسم السياسات الاقتصادية الكلية وعرضها للمصادقة عليها في مجلس الوزراء.
2. تحليل البيانات الاقتصادية الكلية وإطلاق جرس الإنذار لحالات التراجع فيها.
3. فك التقاطعات والتناقضات التي تعاني منها منظومة السياسات الاقتصادية الكلية لتكون سياسات متناسقة نحو الهدف التنموي المنشود.

4. اقتراح الحلول الممكنة لتباطؤ النمو والأزمات الاقتصادية الكلية.
5. اقتراح المشاريع التنموية الكبرى.
6. التنبؤ بالأزمات الاقتصادية المستقبلية ووضع المصدات للتقليل من آثارها.

الهدف الثاني: امنح وقتاً وجهداً اكبر للإصلاح الاقتصادي:

المشكلة:

بعد اكثر من عقدين انغمسنا في التفاصيل الوقتية والارضاءات الشعبوية وتخوفنا كثيرا من مواجهة الاثار اثار الاصلاح الاقتصادي على اعتبار الاصلاح دواء مر لا يستسيغه الاشعب ، الامر الذي اوقعنا بعد اكثر من عقدين في فخ اهمال استحقاقات الامد الطويل التي لم نعمل عليها ، فصارت الحلول المؤجلة اصعب وهشاشة الاقتصاد اعمق .

الحل :

تنفيذ المواد الدستورية في مجال الاقتصاد والتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق من خلال الأتي:

1. مكن القطاع الخاص من خلال قانون العمل وقانون التقاعد للعاملين فيه وشمولهم بالامتيازات ذاتها في القطاع الخاص، وتوفير البنى التحتية المقللة لكلف الإنتاج ليكون قطاعاً رابحاً ومحمياً من منافسة المنتج الأجنبي بالحدود المعقولة،ووفر التمويل الميسر للمستثمرين.
2. تحول من موازنة البنود التي فيها هدر كبير إلى إعداد موازنة الأهداف والبرامج ليكون ذلك دليلنا في الحكم على فشل الوزير أو نجاحه، من خلال إصلاح السياسة المالية وهيكلة وزارة المالية.
3. اسعى جادا في التحول من الدولة الريعية إلى دولة الجبايات، من خلال تغيير أسلوب إدارة الإيرادات النفطية،فأما أن تذهب إلى (صندوق الشعب التنموي) وتبقى حصة معقولة تتناقص تدريجياً لتمشية إداريات الدولة، أو ان تذهب (لمجلس اعلى للأعمار) يعمل وفق المعايير التي عمل عليها المجلس في خمسينيات القرن الماضي، تخطيطاً وتنفيذاً،وعندها سوف تحتاج الدولة إلى الجبايات لتمويل مصاريفها الجارية فتضطر إلى تقديم كل التسهيلات للقطاع الخاص لينمو ويستثمر وينمو الوعاء الضريبي لتمويل الحكومة، إي قلب المعادلة
4. إقرار قانون الإصلاح الاقتصادي وتفعيل العمل بموجبه للتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية.
5. قم بإعادة هيكلة الشركات العامة وفق أسس سليمة سواء من خلال الخصخصة لبعضها وتأهيل البعض الأخر وتحويلها إلى شركات رابحة.

6. صحح هيكل الاقتصاد وتنويع المساهمة في خلق الناتج المحلي الإجمالي وتصحيح مصادر التمويل للموازنة العامة للدولة وتصحيح ميزان المدفوعات من خلال الاستثمار وعقود الشراكة PPP.
7. أخلق أقطاب للنمو في كل محافظة أو إقليم ولا تشتت الانفاق الاستثماري على مشاريع صغيرة تمول بالقطارة وتكون مرتع للفاسدين.
8. اعتمد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP في انشاء البنى التحتية وفي الخدمات التي تعجز عن تقديمها الدولة بسبب عجزها المالي و/او عدم كفاءة اجهزتها التنفيذية والادارية.
9. اضبط المنافذ الحدودية بأسلوب إداري مؤتمت يمنع التلاعب والاجتهاد، وضبط دوائر السيطرة النوعية والشركات الفاحصة التابعة لها لضمان فحص كل ما ينتج وما يستورد.

الهدف الثالث : اضرب بيد من حديد على الفساد:

المشكلة :

اهملنا العلاج الناجع، وتركنا سرقات الكبار وانغمسنا (الحكومة والقضاء) بسرقات الصغار حتى استشرى الفساد وصار ثقافة مستساغة للأسف وصرنا نحتاج إلى عدل علي عليه السلام واستقامته عسى ان ندرك الهدف.

الحل:

يمكن إن يعالج الفساد بالأدوات الآتية:

1. لتكن لك إرادة حاسمة وجادة في مكافحة الفساد وهذا يحتاج أن يكون من حولك قادرون على منع أنفسهم من إغواء الشيطان والفرص التي ستطرق أبوابهم فإذا صلح الرأس صلح الجسد وتكون للرأس القدرة على اتخاذ القرارات الصارمة بحق المفسدين والفاسدين دون محاباة ولا تهاون ولا خشية من هنا وهناك.
2. فعّل قانون (من اين لك هذا؟) على من في الدولة وعلى المافيات والاحزاب خارجها، فلم تنمو ثروة سريعاً من فراغ الا على حساب فقر اخرين، واسترجع ما سلبوه الى خزينة الدولة.
3. المجتمع العراقي لازال يخشى الفضيحة ويحب الستر والتستر وعلينا أن نستغل هذه الظاهرة الاجتماعية لمحاربة الفساد من خلال فضح ملفات الفساد التي اكتسبت الصفة القطعية في القضاء ليكون الفاسدون عبرة لمن تسول لهم أنفسهم ويمكن استحداث برنامج إعلامي متكامل (الفساد في قبضة العدالة).

4. أن اكبر حالات الفساد تكمن في العقود الحكومية والمشتريات والمقاولات بمختلف أنواعها وهذا يحتاج إلى الأتي:

- استعن باستشاري أجنبي يتولى وضع صيغ العقود ومعيارية خالية من الضبابية والعبارات العائمة التي تسمح بالاجتهاد والتأويل والفساد
- ضع أنظمة مؤتمتة وآليات عمل للجان الفتح والتحليل والإحالة يختصر دور الموظف فيها بوضع أوزان معيارية لفقرات العقود دون أن يعلم عائديه العقد ويمكن أن تكون لجان العقود خاضعة لتدريبات خاصة للتعاطي مع النظام.
- قم بزيارات مفاجئة لدوائر الدولة كالمرور والجوازات والمستشفيات والجامعات والبلديات والكهرباء ولا تتقوقع في مكتبك للوقوف المباشر على الأداء والسماع المباشر من المراجعين ومن الموظفين، فلا تسمع من الوزراء فقط، واتخذ قرارات صارمة بالعقوبات الإدارية تصل إلى الطرد من الوظيفة.
- اوجد لك جهاز متابعة غير نمطي يعرض تقدم العمل وخاصة في المشاريع الإستراتيجية أسبوعيا في جلسة مجلس الوزراء.
- خصص الكثير من الأنشطة الخدمية وقلص دور الدولة فيها وحيث أن الفساد يمثل كلفة على القطاع الخاص فانه سوف يفقد حاضنته.

الهدف الرابع :عالج مشكلة الكهرباء جذرياً:

المشكلة :

في النظام الجديد كانت الكهرباء خطيئتنا الكبرى، فبدون كهرباء يخيم الظلام وتحت أجنحة الظلام يعمل اللصوص والمجرمين،وبدونها تتوقف عجلات المعامل عن الدوران وتسود البطالة وتنمو شبكة (المافيا) من موردي المولدات وتجارها إلى مشغليها إلى شبكة الأسلاك التي شوهت المدن وضجيجها الذي استفز أعصاب الناس وتلوثها الذي امرض الناس،سيدي الرئيس،الحلول الجذرية ممكنة ولكن الفساد يذهب إلى الحلول الترقيعيه من اجل الانتفاع الشخصي،

الحل :

1. اعلن عن جولات تراخيص شفافة إنتاج الطاقة الكهربائية بمعدل محطة في كل محافظة تحال لشركات أجنبية رصينة وبأسلوب شفاف ومواصفات قياسية ومباشرة مع قادة دول تملك شركات رصينة دون وساطة الفاسدين.

2. اعلن عن جولات تراخيص لإنشاء مصافي مرافقة للمحطات وتوفر الوقود للازم.
3. تكفل الدولة شراء الوحدات المنتجة من قبل القطاع الخاص وإيصالها من خلال شبكات للمستهلكين.
4. تتحمل الدولة في الأمد القريب والمتوسط فروقات الدعم بين السعر المدفوع للشركات المنتجة ولفواتير التي يدفعها المستهلكين بقصد وضع جدول زمني لرفع أسعار الكهرباء بشكل طردي مع تحسن مستوى معيشة الناس،وضبط عمليات الاستهلاك من خلال العدادات الذكية والأسعار التصاعدية
5. يجب أن يرافق ذلك تسهيلات تشريعية وإدارية لجذب المستثمرين الأجانب في هذا القطاع.

الهدف الخامس: حرك الاستثمار الخاص بشكل سليم:

المشكلة :

تحول الاستثمار إلى نهب للأراضي مجاناً والى مشاريع وهمية او حقيقية الا انها تحاكي وتعزز ريعية الاقتصاد فخسرت الدولة اراضيها دون ان تكسب مستثمر حقيقي ينوع الاقتصاد.

الحل:

1. عمار الاراضي المعدة للاستثمار بالتصاميم والبنى التحتية والشوارع المؤثثة والحدائق العامة ثم اعرض الارض كفرص استثمارية غير مجانية وإنما بأسعار السوق السائدة للمتر الواحد مع تحفيز ليكن تخفيض 5% من القيمة السوقية
2. اوجد حواضن آمنه للمستثمرين الأجانب من خلال إيجاد مركز إعمال Business Center ، يضم فندقا بدرجة خمس نجوم ومكاتب للمستثمرين ومحاسبين ومحامين لهم ومصرفاً يتعامل السحب والإيداع الالكتروني،ومركزاً متطوراً لعرض الفرص الاستثمارية والترويج لها، خدمات من المطار للمطار.
3. فعل عمل النافذة الواحدة بحيث تستكمل الإجازات للمستثمرين الأجانب من خلال مندوبيها المتواجدين في مراكز الإعمال المنتشرة في المحافظات.
4. شكل فريق بصلاحيات واسعة لإدارة الأراضي يتولى جرد الأراضي المملوكة للدولة وتصنيفها ووضعها في خارطة استثمارات تسمى (خارطة الأراضي المخلصة والمعدة للاستثمار)،بحيث يتم منح إجازة المشروع ومنح الأرض اللازمة لإنشاء بشكل متزامن.

5. سهل بيئة الاستثمار والإعمال ابتداءً من مسجل الشركات مروراً بالتحاسب الضريبي والاستيراد والتصدير وتحويل الأموال وانتهاءاً بتصفية الشركة، وإذا قضي على الفساد في هذه الحلقات سوف يختصر الزمن والجهد أمام المستثمر ويتشجع للاستثمار.
6. قم بالإصلاح المصرفي لتوفير اقراض ميسر للمستثمرين في الزمان والمكان المناسب وإصلاح قطاع التأمين ليكون ضامناً للاستثمار ومقللاً للمخاطر وتحسين جدوى الاستثمار والفرص المربحة.
7. وفر حماية كمركية كافية للمنتجات المحلية من خلال مراجعة قانون التعرفة.
8. تخلى تدريجيا عن مزاد العملة وارفع سعر صرف الدولار تدريجيا لان سعر صرف الدينار المغالى فيه يجعل كل ما مستورد مدعوم لأنه سيكون رخيص بفعل سعر الصرف ويهيمن على السوق ويطرد المنتج المحلي، كما ان الدولار الرخيص يهرب من العراق ليباع في البلدان التي فيها الدولار غالي، كما ان ذلك سيعيد المصارف لممارسة إقراض مشاريع البناء والتنمية (الائتمان) ولا تبقى مسترخية تجني أرباحها السهلة من دخولها مزاد العملة.

الهدف السادس: اسعى لتوطيد ثوابت اقتصاد السوق حول التجارة الخارجية والحماية والدعم:

المشكلة :

ضياع الهوية الاقتصادية للعراق في مجال التجارة الخارجية ومدى نجاعة الدعم الحكومي وجدواه ومدى فاعلية التنافسية ومنع الاحتكار ،الامر الذي احدث ارباك في السياسة التجارية وحصول بؤر احتكارية هنا وهناك واستغلال قادة المؤسسات الاقتصادية هذه الفوضى في جني مكاسب شخصية لهم و للأحزاب التي نصبتهم في هرم القرار لتلك المؤسسات.

الحل:

1. عدم اللجوء لمنع الاستيراد لان ذلك يعد تدخلا ادريا مخالفا لاقتصاد السوق ولا ينسجم ومتطلبات الانضمام الى WTO، فضلا عن ان غياب المنافسة تجعل المنتج المحلي اتكالي ولا يطور نوعيته .
2. اعتماد استراتيجية تعويض الاستيرادات في الأمد القصير والمتوسط ، والعراق اعتمدها في عقود سابقة وأقيمت مصانع في ضوئها ولا نهمل إستراتيجية إمكانية التصدير في الأمد الطويل للسلع المنافسة في التجارة الدولية.

3. عدم الذهاب الى دعم المدخلات ، لان هذا الأسلوب قد اثبت فشله، لان المدخلات المدعومة تجعل المنتج متكل على الدولة ولا يمارس تطوير إنتاجه وتحسين قدرته التنافسية فيبقى يعتاش في ظل الدعم فضلا عن المتاجرة بالمدخلات او تغيير استخدامها، كما ان الدعم يشكل عبء كبير على موازنة الدولة.
4. عدم التوسع في دعم المخرجات، باستثناء المنتجات الإستراتيجية كالحنطة والشعير والتمور ويمكن إضافة الذرة ، ولا يمكن شمول كل المنتجات لأنه يوفر تسويق مضمون بسعر مرتفع أعلى مما تحدده قوى العرض والطلب، وهو أسلوب لا يمكن تطبيقه حاليا لأنه يخلق أعباء مالية وإدارية كبيرة فضلا عن انه لا ينسجم مع اقتصاد السوق حيث يشوه جهاز الأسعار وتعترض عليه المنظمات الدولية أيضا.
5. يشترط في رفع أسعار التعرفة الكمركية ابتداءاً ، إعادة النظر بالإدارة الكمركية وأتمتة العمل بشكل كامل يلغي اجتهاد الموظفين المفضي الى المساومات والرشاوي ، فضلا عن عدم الاعتماد على الفواتير التي يقدمها المستوردين لأسعار السلع (فهي مزورة في الغالب) واعتماد اسعار البورصة العالمية او اسعار السوق المحلية ناقصا هامش الربح وكلف النقل والخزن في تقدير اسعار السلع المستوردة.
6. إلغاء قرار مجلس الوزراء بالرقم (186) لسنة 2018 المتضمن توحيد مجاميع السلع الخاضعة للتعرفة الكمركية في ثلاث فئات ، والغاء تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (393) لسنة 2017 لتأثيرهما السلبي على عمل الكمارك والإيرادات الكمركية والإنتاج المحلي لانهما لا يحققان العدالة الضريبية ولا يسمحان باستخدام التعرفة بالدعم التمييزي للمنتج المحلي التي يتضمنها قانون التعرفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010 والعودة لتطبيق هذا القانون وتعديله ان استوجب.
7. يمكن خفض سعر صرف الدينار العراقي بشكل مدار وفق سقوف زمنية مدروسة ، سوف يمثل هامش دعم مهم للمنتج المحلي، لان رفع التعرفة الكمركية (سياسة مالية حمائية) من جهة، وجعل سعر صرف الدينار مغالي فيه (سياسة نقدية غير حمائية) من جهة أخرى، يجعل السياستين متناقضتين فيلغي أحدهما أثر الأخرى، وعند خفض سعر صرف الدينار سوف ينعكس إيجابا في رفع أسعار السلع المستوردة بشكل عام، الامر الذي يوفر قدرة تنافسية للمنتج المحلي فيتم تشغيل المعامل والمصانع وتمتص البطالة.
8. توحيد المنافذ والتعريفات الكمركية مع إقليم كردستان.
9. يمكن استخدام سعر صرف تمييزي لصالح استيراد محدود لبعض (مدخلات الإنتاج والمواد الأولية) لمنتجات محلية معينة فتنخفض كلف إنتاجه ويصبح منافس.

10. يمنع الاستيراد الا من خلال الاعتمادات المستندية ، وإيقاف الاستيراد من خلال الحوالات وخطاب الاعتماد غير المستندي لضمان حصول ربط حاسوبي بين الجهة المانحة لأجازة الاستيراد والكمارك والجهة الفاحصة الوجهة المصرفية التي فتح عندها الاعتماد المستندي والجهات الامنية داخل العراق لمتابعة سير البضاعة المستوردة لحد دخولها المخازن.
11. تطبيق نظام التعادل التجاري (الاوفسيت) أسوة بدول العالم ، حيث تفرض نسبة تتراوح بين 15-20 % من قيمة الاستيرادات على الشركات الاجنبية الموردة ، وخاصة توريدات الاسلحة والكهربائيات ومواد البطاقة التموينية يتم استثمارها في القطاعات الانتاجية محليا .
12. دعم المنتج المحلي من خلال:

- يمكن خفض كلف الإنتاج لمنتجات محلية من خلال توفير متطلباتها ،كالأراضي بسعر مجاني (مدن صناعية) وتوفير الطاقة والبنى التحتية وتبسيط إجراءات النقل ولوجستيات الموقع وتبسيط الإجراءات الأمنية المرافقة لها، كل ذلك يوفر جهد ووقت وكلفة يجعل المنتجات منافسة.
- يمكن إعادة النظر بجداول التعرفة الكمركية والاستناد إلى قانون دعم المنتج ، ففي الوقت الذي نرغب فيه ان تكون نسب ضرائب (الدخل ،القيمة المضافة،الإنتاج، رأس المال، وغيرها) بالحدود المحركة للاقتصاد والموسعة للوعاء الضريبي بالتبعية ، نريد أن تكون التعرفة الكمركية قامعة للوعاء الضريبي (الاستيرادات) بالحدود التي تسمح للمنتج المحلي من المنافسة والاستدامة وفي ذات الوقت لا نواجه انخفاض في العرض الكلي يخلق ضغوط تضخمية.

الهدف السابع : اوجد قطاعات اقتصادية فاعلة لتنويع الاقتصاد والخروج من فخ الريعية:

المشكلة:

منذ عقود كان الاعتماد على القطاع النفطي وخاصة بشقه ألاستخراجي الخام سببا في ظهور الريعية المقيتة والتكاسل المجتمعي وعدم تمكن الإدارة الاقتصادية والمالية من تسخير الايرادات النفطية لتطوير القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة ، حتى غدت الزراعة في الوقت الحالة معاقة بعقبة الموارد المائية والصناعة معاقة بارتفاع الكلف وعدم التنافس مع المستورد جراء تراجع البنى التحتية وتعاظم كلف المدخل الاجنبي والقيم المضافة وتراجع المعارف الفنية والتكنولوجية.

الحل:

ايجاد اقطاب للنمو تتمثل في قطاعات اقتصادية لازالت بكر غير مستغلة لديها مقومات كبيرة لخلق القيم المضافة وتعوض الكثير من السلع المستوردة ولها القدرة في خلق فرص عمل ممتدة وحثوث امامية وخلفية في الاقتصاد ويمكن ان تحل محل القطاع النفطي ألاستخراجي وتحد من هيمنته في خلق الناتج المحلي الاجمالي، ونرشح القطاعين ادناه لتكون اكبر المحركات الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف، وهما:

1. القطاع السياحي على ان يراعى الاتي:

- استكمال شبكة البنى التحتية التي يحتاجها القطاع السياحي بكل انواعه (سياحة دينية، ترفيهية ، اثرية) وفقا لعقود الشراكة PPP دون ان نكلف الموازنة العامة للدولة دينارا واحدا
- منح رخص اقامة منتجعات سياحية متكاملة في الاهوار والمصايف والمناطق ذات الطبيعة الجاذبة والمواقع الاثرية والمزارات الدينية وفقا لعقود الشراكة PPP على ان تترك الادارة بالكامل للشريك لتكون وفقا لمعايير تجارية بحتة وتراعى حصة الشريك الحكومي في الايرادات.
- اصدار قرار بتشغيل كافة المرافق السياحية والاثرية أيام العطل الرسمية وبمعدل وجبتين عمل
- في اليوم وليمتد حتى وقت متأخر في المساء مقابل رسوم دخول.
- منح تسهيلات لترخيص شركات طيران محلية وفق معايير المنافسة وتفرض عليها ضرائب.
- منح تسهيلات لشركات الاستقبال والتفويج للسياحة الدينية مقابل رسوم محدودة للدولة.
- تنظيم السفرات المدرسية والجامعية للمواقع السياحية والاثرية مقابل رسوم دخول.

2. قطاع التعدين للمعادن النادرة على ان يراعى الاتي:

- جميع المعادن والثروات الطبيعية التي تجود بها ارضنا هي ملك الشعب العراقي بحسب الدستور ولا يجوز تمكين أي جهة من تملكه باي شكل من الاشكال.
- يتم التعاقد (عقود خدمة) مع شركات رصينة اجنبية ومحلية وفقا لجولات تراخيص تقام لهذا الغرض ولكل معدن على حدة لأغراض الاستكشاف والاستخراج وإنتاج المعدن الخام.
- يمنع منعا باتا تصدير المعادن الخام الا بموافقات خاصة ومحدودة وعند استحالة تصنيعها محليا.
- تمنح تراخيص استثمارية لشركات رصينة ضمن مدن صناعية متكاملة ملحقة بالمواقع الاستخراجية لتصنيع المعادن المستخرجة وفقا لعقود شراكة متقنة تخلق قيم مضافة كبيرة وتشغيل مصانع وايدي عاملة تخلق بالتبعية دخول كبيرة تصبح اوعية ضريبية جاهزة لتمويل الموازنة العامة للدولة.
- الانضمام الى نادي كبار منتجي المعادن النادرة كالسليكون والكبريت وغيرها.

- تعديل التشريعات النافذة بما ينسجم مع هذه الرؤيا.

الهدف الثامن: انجز المشاريع التنموية المستدامة التي سبق لي وقدمتها للحكومة السابقة وتم تنفيذ بعضها جزئيا :

المشكلة:

طلب مني في الحكومة السابقة تقديم 10 مشاريع استراتيجية تنموية وقد نفذ بعضها بطريقة مبتورة واخرى بطريقة غير مدروسة ومستعجلة واخرى لم تنفذ اصلا.

الحل:

ضرورة استكمال البعض وتنفيذ البعض الاخر من هذه المشاريع:

1. المشروع المتكامل للبنى التحتية للسياحة الدينية في العراق وفقا لأسلوب ppp ، ويتضمن الآتي:
   - طريق سريع يربط العتبات المقدسة في النجف الاشرف بالعتبات المقدسة في كربلاء المقدسة بالعتبات في الكاظمية المقدسة بالعتبات في سامراء المقدسة تقام على جانبيه بمسافات مدروسة مدن خدمية وترفيهية متكاملة وغير عشوائية تمثل محركات للنمو.
   - اعادة تأهيل المواقع المقدسة واقامة سلسلة فنادق خمسة نجوم قرب العتبات.
   - اقامة مراكز سياحية للترفيه تمكن الزائرين من المكوث فترات اطول والاستمتاع بالطبيعة والاثار.
   - ايجاد نظام تفويج الزائرين مؤتمت ومتكامل امنيا وخدميا ولوجستيا.
2. مشاريع تحلية مياه البحر وتنظيم استخدامها وفقا لعقود استثمارية يمكن ان تتضمن هامش دعم حكومي.
3. مشروع العاصمة الادارية للعراق واقترح ان نتجه غربا باتجاه الحبانية مستفيدين من الطبيعة اولا وموسعين لمساحة بغداد الصغيرة ثانيا، وفقا لعقود مقاولة مخفضة من خلال اعطاء حق استثمار خدماتها من قبل المقاولين.
4. مشاريع تدوير النفايات وانتاج الطاقة الكهربائية في جميع المحافظات بغية خدمة التوجهات المناخية وتوفير الطاقة والتخلص من النفايات، وهي عقود استثمارية على ان تشتري وزارة الكهرباء الطاقة.
5. مشاريع انشاء مراكز اعمال Business centre's في جميع المحافظات وهي عبارة عن أبراج متخصصة تمثل شواهد حضارية في المحافظات تتولى تقديم التسهيلات للمستثمرين (من المطار إلى المطار) وهي عقود استثمارية تتضمن شركات أمنية وشركات محاماة وشركات استشارية والنافذة الواحدة لهيئات الاستثمار وغيرها.

6. مشاريع عمرانية متكاملة (سكن وترفيه ومراكز تجارية) تقام على خرائط تشمل سحب البحر الى اليابسة في البصرة على غرار المشاريع التي اقيمت في الامارات والبحرين وهي مشاريع استثمارية حضارية.
7. مشاريع الطاقة النظيفة (شمسية) وهوائية.
8. مشاريع معالجة المياه الثقيلة في جميع المحافظات وهي مشاريع عقود حكومية لأنها تمثل خدمات حكومية.
9. مشاريع سكنية حديثة في جميع المحافظات.
10. مشروع فك الاختناقات المرورية بإقامة خمسين نفق في بغداد في التقاطعات المزدحمة وخمسة انفاق في كل محافظة.

الهدف التاسع: اردم فجوات التنمية المكانية لضمان العدالة والنمو المتوازن بين المحافظات:

المشكلة:

اظهر تقرير فجوات التنمية المكانية في العراق لعام 2023 الاتي:

1. معدل البطالة لعام 2021 نحو 16,5% ومن اهم أسباب البطالة هو ضعف مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية ويحتاج الامر الى تحسين بيئة الاعمال وتحسين القدرة التنافسية لمنتجات القطاع الخاص.
2. اهم 10 مهن مطلوبة في سوق العمل لعام 2019 لها علاقة بالخدمات والمبيعات والمحاسب والفني والطباخ ومهن بسيطة أخرى، مما يدل على تجذر ريعية الاقتصاد وتوسع نشاطه التجاري غير الإنتاجي وعدم ولوج البلد الى التحولات التكنلوجية والاقتصاد الرقمي والمهن المنتجة علمياً وفنياً.
3. اظهر التقرير ان مستوى اللامركزية الإدارية في العراق (ضعيف) و نود الإشارة هنا الى انه لا يمكن حصول تنمية مكانية بدون لا مركزية مالية وإدارية.
4. أورد التقرير جدول رقم (12) المواد والسلع التي يجب منع استيرادها لتوفرها محلياً وهي بحدود (350سلعة) وبهذا المنطق الغريب الذي تحفظنا عنه في دراسات عدة صادرة من وزارة التخطيط قد نصل الى حد فرض حصار اقتصادي على أنفسنا.
5. أدنى حصة للفرد الواحد من الطرق المبلطة في محافظة بغداد (0.1) والاعلى في محافظة ميسان (2,9) تليها محافظة الانبار (2,5) ثم في محافظة صلاح الدين (2,4).
6. جاءت محافظة بغداد اولاً في صافي العجز في المدارس الابتدائية بواقع (1426) مدرسة تليها محافظة ذي قار بواقع (885) مدرسة تليها محافظة البصرة بواقع (829) مدرسة تليها محافظة

صلاح الدين بواقع (810) مدرسة. كما جاءت محافظة بغداد اولاً في صافي العجز في ابنية المدارس الثانوية لعام 2023 بواقع (523) مدرسة تليها محافظة البصرة بواقع (330) مدرسة وتليها محافظة كركوك بواقع (279) مدرسة وتليها محافظة ذي قار بواقع (255) مدرسة وجاءت محافظة بغداد اولاً في صافي العجز في ابنية المدارس المهنية لعام 2023 بواقع (551) مدرسة تليها محافظة نينوى (282) مدرسة، تليها محافظة البصرة بواقع (216) مدرسة تليها محافظة ذي قار بواقع (158) مدرسة.

7. جاءت محافظة بغداد اولاً في فجوة الاسرة وابنية المستشفيات بواقع (11671) سرير، تليها محافظة البصرة بواقع (2205) سرير تليها محافظة النجف الاشرف بواقع (2190) سرير تليها محافظة بابل بواقع (1926) سرير، كما جاءت محافظة بغداد اولاً في فجوة ابنية المراكز الصحية بواقع (493) مركز صحي، تليها محافظة البصرة (137) مركز صحي، تليها محافظة نينوى بواقع (119) مركز صحي، تليها محافظة بابل بواقع (68) مركز صحي.
8. تقرير الفجوة في الأطباء لعام 2023 بحدود (5221) طبيب تتركز في محافظة نينوى (1304) تليها محافظة البصرة بواقع (827) تليها محافظة ذي قار بواقع (788) طبيب تليها محافظة كركوك بواقع (666) طبيب، اما أطباء الاسنان فهي تظهر وجود فائق بحدود (8308) طبيب وكذلك فائض في الصيادلة بحدود (13549) صيدلاني وكذلك وجود فائض في المهن الصحية بحدود (7319) ووجود نقص في الملاكات المختبرية بحدود (4239) في عموم العراق.
9. تأتي ميسان اولاً في افتقارها للأنشطة الصناعية فقط (280) نشاطا تليها القادسية بواقع (308) نشاطا تليها المثنى بواقع (454) نشاطا تليها واسط بواقع (454) نشاطا.
10. جاءت محافظة كربلاء المقدسة اولاً في عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي في عام 2021 بحدود (662) تليها محافظة بغداد بواقع (370) ثم تليها محافظة النجف الاشرف بواقع (248) ثم محافظة البصرة بواقع (49) في حين جاءت محافظة بغداد اولاً في عدد المواقع الاثرية (13) تليها محافظة بابل بواقع (11) .

<u>الحل: اعادة توجيه الانفاق الحكومي لردم الفجوات المكانية:</u>

1. تمكين القطاع الخاص من خلال الشروع فورا بإجراءات صارمة لتحسين بيئة الاعمال وكذلك تحديد حاجة القطاع الخاص للبنى التحتية الكفيلة بتخفيض كلف انتاجه بغية توجيه الانفاق العام صوبها بما يعزز من قدرته التنافسية فضلا عن توفير حماية كمركية معقولة.

2. توجيه الانفاق الحكومي صوب المشاريع ذات التكنولوجيا العالية والاقتصاد الرقمي والاستفادة من الخبرات والتخصصات الحديثة بهذا الشأن.
3. تمكين المحافظات الوسطى والجنوبية من حقوقهم المالية اسوة بإقليم كردستان لكي تنطلق التنمية المكانية وتردم الفجوات.
4. توجيه وزارة التخطيط والجهات المختصة فيها التي تعد الدراسات والتقارير الى الالتفات الى دستور الدولة وتوجهاتها الاقتصادية، اذ ان الاقتصادات الحديثة لا تعتمد مبدأ الاكتفاء الذاتي ولا تطوق نفسها بقوانين المنع التي تحرمها من انسياب السلع والمعارف الفنية والتكنولوجيا الحديثة وتمنع نفسها من سلاسل القيم المضافة الناجمة عن تشاطر الميزات النسبية مع العالم الخارجي، فضلا عن ان قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة2010يمنع ذلك.
5. اعتماد مؤشر حصة الفرد الواحد من الطرق المبلطة لتوجيه الانفاق على الطرق في مختلف المحافظات، وهذا يعني تخصيص مبالغ أكبر لمحافظة بغداد وامانة بغداد كونها اقل المحافظات في هذا المؤشر.
6. اعتماد مؤشر صافي العجز في الأبنية المدرسية لتوجيه الانفاق على الأبنية المدرسية في مختلف المحافظات، وعلى أساسه يتم توجيه اعلى التخصيصات الى محافظة بغداد لان فيها اعلى عجز في المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية.
7. اعتماد مؤشر فجوة الاسرة وابنية المستشفيات والمراكز الصحية لتوجيه الانفاق على تلك الأبنية في مختلف المحافظات، وبذلك سيكون أكبر التخصيصات لتلك الابنية في بغداد تليها بقية المحافظات بحسب حجم الفجوة.
8. إعادة توزيع الأطباء بحسب الفجوة لصالح محافظة نينوى أولا تليها البصرة وبقية المحافظات بحسب حجم الفجوة، والتوقف تماما عن تعين أطباء الاسنان والصيادلة والمهن الصحية لوجود فائض كبير في ملاكاتهم ، كما لابد من تعين الملاكات المختبرية لوجود نقص فيها.
9. التركز على محافظة ميسان في إقامة المدن الصناعية تليها القادسية تليها المثنى ثم واسط بحسب مؤشر الافتقار للأنشطة الصناعية.
10. لابد من وضع استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع السياحي على ان يؤخذ في الاعتبار مؤشر مراكز الايواء للسياحة الدينية ومؤشر المواقع الاثرية حسب المحافظات.

الهدف العاشر: خلق طلب حكومي على المنتج المحلي :

المشكلة:

هنالك تسرب كبير للنقد الأجنبي حيث تظهر الموازنات العامة السابقة ان المستلزمات السلعية التي تستوردها الحكومة في الغالب تفوق 6 ترليون دينار لمنتجات لها ما يشابهها محليا ويمكن ببساطة الحفاظ على النقد الأجنبي وإعادة حقنه في دورة الدخل في العراق وخلق طلب يعزز كمن تنافسية المنتج المحلي مستقبلا.

الحل:

إلزام توجيه الطلب الحكومي الاستهلاكي نحو المنتج المحلي، بما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص عمل، يمكن التعميم الى لجان المشتريات في الوزارة والهيئات المستقلة والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وجهات التعاقد في مؤسسات الدولة كافة بالآتي:

1. يمنع منعاً باتاً، يوجب على مخالفه المحاسبة، شراء أي من السلع والمستلزمات المدرجة ادناه المستوردة وتوجيه طلبكم نحو المنتج المحلي منها (حكومي او خاص) حيث هنالك بحدود 4 مليون موظف يتواجدون ثلث الوقت اليومي في مؤسسات الدولة ، وتقبل نوعية اقل جودة من المستورد طالما لا تسبب ضرر مهما على ان يتم التشديد على تحسين النوعية وفق سقوف زمنية يتولى جهاز التقييس والسيطرة النوعية متابعتها، وهي أكثر من 50 سلعة هي:
    - كل أنواع الصوابين السائلة والصلبة والمساحيق والمعقمات المستخدمة في التنظيف.
    - كل أنواع الورق والمناديل الورقية والمناشف.
    - الأثاث المكتبي (مكاتب، طقم جلوس، مساطب انتظار، مناضد والاسرة).
    - المواد الغذائية كافة والمعجنات والحلويات والنساتل والمياه والمشروبات الأخرى.
    - دهون وزيوت المحركات. واطارات السيارات والبطاريات بكل انواعها.
    - الملابس وبدلات العمل بكافة أنواعها والكفوف اليدوية والاحذية الخاصة.
    - الصناعات البلاستيكية، كل أنواع سلات المهملات وخزانات الماء والأنابيب البلاستيكية وماطورات سحب الماء.
    - المفروشات بكل أنواعها، الكاربد والسجاد، الدواشك القطنية والأسفنجية والالحفة والبطانيات.
    - المواد الانشائية كافة، السمنت والجص الأبيض والطابوق والقواطع الخشبية ومواد التأسيسات الكهربائية والمحولات وتأسيسات الماء والصحيات.
    - التجهيزات العسكرية كافة بما فيها الدروع الواقية وأسلاك التحصين.

2. تضمين عقود المقاولات التي يبرمها القطاع الخاص لصالح القطاع الحكومي شروط كميات لمدخلات من منشأ محلي قدر الامكان .

3. جعل البطاقة التموينية مرنة في عدد موادها ونوعها وتضمينها المنتج المحلي كاملا من الطحين والتمور المعلبة والدبس والزيوت والسكر والدجاج والالبان وغيرها حسب المتوفر في الموسم لحين التخلص منها نهائيا ودمجها مع برنامج الرعاية الاجتماعية.

الفصل الثالث

حلول ممكنة لتعظيم الإيرادات العامة غير النفطية.

ان زيادة الإيرادات غير النفطية في العراق محدودة للغاية وذلك لعدم تمكن السياسات الاقتصادية السابقةمن تحقيق التنوع الاقتصادي، وهنالك عدة موارد أساسية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق زيادة كبيرة في الايرادات العامة، الا انهما بحاجة الى قرارات سياسية جريئة والافلات من الانصياع للسياسات الشعبوية التي قد توفر ارضاءات وقتية إلا أنها توفر في ذات الوقت اسباب الانهيار المستدام لاحقا ، وهذه الموارد كما يلي:

اولا: سعر صرف الدينار:

حيث ان هنالك دعم كبير لسعر صرف الدينار العراقي تتحمله الموازنة العامة لابد من التخلص منه وهو يمثل الفرق بين القيمة الحقيقية للدينار (في حال تعويمه) والقيمة المدعومة الحالية للدينار. فاذا كان رفع قيمة الدينار من (1 دولار = 1450 دينار) الى (1 دولار = 1300 دينار) قد خسر الموازنة بحدود (13) ترليون علما ان سعر 1450) كان يحمل هامش من الدعم وليس هو السعر العائم فما بالك فيما لو تم (التعويم) وهذا الاجراء في حال حصوله سواء كان بالعودة الى السعر الأقل دعما او الصفر دعم أي تركه لقوى السوق (العرض والطلب) فان له منافع هيكلية تتعلق بالاقتصاد العراقي وليس فقط هدف التمويل ومنها:

1. التخلص من دعم قيمة الدينار يجعلنا نتخلص من دعم الاستيرادات على اعتبار ان مقدار دعم الدينار هو دعم صافي للسلع المستوردة وسنجعل الانتاج المحلي يصبح منافسا للسلع المستوردة.
2. الدينار الرخيص والدولار الغالي سيضمن لنا وجود قمع للسلع المستوردة ويسد الثغرات الموجودة في قانون التعرفة الكمركية حيث يحمي المنتج المحلي بشكل كامل.
3. يذهب البعض الى ان هذا الاجراء يمثل ضريبة على المجتمع لان السلع المستوردة ترتفع أسعارها وهو توصيف غير دقيق لان الضريبة العالية تقمع الوعاء الضريبي وتمنعه من التوسع بينما هذا الاجراء الذي يحمل معه معدل للتضخم سوف يضمن توسع القاعدة الإنتاجية المحلية وخلق فرص عمل أوسع تتولد عنها دخول محلية فيكون الارتفاع في الدخل الكلي كفيل بامتصاص الجزء الأكبر من الأثر التضخمي.
4. ان الأثر التضخمي لهذا الاجراء ينعكس بالدرجة الأساس على شرائح ذات الدخول (المحدد) أي التي لا تستجيب للتغير لأنها خاضعة لقوانين مثل رواتب الموظفين ولا تنعكس كثيرا على شرائح ذات الدخول (المحدودة او المنخفضة) لان ذوي الدخول المحدودة العاملين في السوق لديهم المرونة الكافية للتكيف مع الاثار التضخمية من خلال رفع أسعار الخدمات والمنتجات التي ينتجوها، وعليه

فان المتضرر الأكبر هم شريحة الموظفين وهو بحد ذاته أثر إيجابي عندما تتحول الدولة الى طاردة للموظفين والقطاع الخاص جاذباً لهم، بل هو أثر تصحيحي.

5. الميزة الأساسية انه يشمل كافة الجغرافية العراقية بمعنى ان أثره القامع للاستيراد والمشجع للمنتج المحلي يمتد على كامل الجغرافية العراقية وليس على إقليم دون اخر.

ثانيا: تعظيم ايرادات الدومين العام أي (ممتلكات الدولة):

حيث ورثنا دولة اشتراكية وكل شيء كان مملوكا للحكومة بما في ذلك الأراضي الزراعية التي لا تتجاوز الملك الصرف فيها (8%) و (92%) مملوك للدولة (رقبة الارض) وان كانت ممنوحة بالعقد او باللزمة فان إدارة ممتلكات الدولة وفق معايير تجارية ممكن ان توفر مئات المليارات من الدولارات للموازنة العامة للدولة خلال الـ (10 سنوات) القادمة الا ان هذا الاجراء لا يمكن ان يأتي بدينار واحد الى موازنة الدولة إذا وضع فقط بعبارة عامة في الموازنة كما حصل سابقا في عدة موازنات وانما يحتاج الى الاتي:

1. استحداث مديرية في وزارة المالية تسمى إدارة الدومين العام وتعظيم ايراداته.
2. جرد ممتلكات الدولة بالنسبة للأراضي الزراعية كافة وبكل انواعها، ورفع أسعار التعاقد عليها بما ينسجم مع القيم الحالية.
3. جرد الأراضي المتجاوز عليها واجراء المصالحات مع من استولى عليها اولاً والمستفيد منها حالياً فهنالك مئات الاحياء السكنية المكتملة والمنظمة والتي ليس بوسع الدولة في يوم من الأيام ازالتها او اعادتها
4. الى قبضته الادارية او جنسها.
5. يمكن بهذا الاجراء تحقيق الايرادات الاتية:

- رفع أسعار التعاقد على الأراضي الزراعية بنسبة مختلفة حالة بحالة على العقود الزراعية المنتهية.
- الأراضي الزراعية التي تحول جنسها بأمر واقع الى سكني وأصبحت احياء مكتملة وتم جردها مؤخراً لغرض تغيير جنسها تجبى عن المتر الوحد (400 ألف دينار)، وليس مجانا، وهذا المبلغ يحقق منفعة كبيرة للمستفيد ورضا جماهيري ويحقق ايراد للدولة في ذات الوقت.

6. هنالك عقارات وابنية وانشاءات كثيرة تعود لمؤسسات الدولة اما مهملة، او غير مستغلة، او مؤجرة بأسعار زهيدة في حين ليس لدى اغلب مؤسسات الدولة مباني خاصة بها وتستأجر من القطاع الخاص. فلا بد من جرد تلك الممتلكات واستغلالها وتعظيم ايرادها.

7. يمكن جباية اكثر من 100 مليار دولار من خلال معالجة التجاوزات والعشوائيات وفقا للجدول ادناه والثوابت الاتية :

- عدم استخدام التجاوزات والعشوائيات لأغراض سياسية واستثمارها انتخابيا. واعتبار الحث على التجاوزات والعشوائيات حث على معصية القوانين والتعليمات يترتب عليها مسائلة قانونية.
- التعاطي مع التجاوزات حالة بحالة وليس إجراء واحد فيخلق لدينا جبهة معارضة واسعة يصعب تحديها.
- وضع خطة عمل بسقوف زمنية تتضمن جرد العشوائيات والتجاوزات وتصنيفها وفق الاتي:

نوع التجاوز	تجمعات نظامية ومخدومة	تجمعات غير نظامية وغير مخدومة	تجمعات في طور الإنشاء	الفائدة المرجوة
على اراضي عامة داخل حدود بلديات المدن	تكييفها قانونيا مقابل ثمن بيع الارض في حال كونها لا تترك أثر سلبي كبير في شكل المدن، ويترك تقدير ذلك للجان المختصة.	المباشرة بإزالتها وفق سقف والية تشرح لاحقا، تتولى الدولة تقديم بعض التسهيلات لهم لشراء شقق في مجمعات سكنية استثمارية.	المباشرة بإزالتها فورا لمنع تمددها.	-الحصول على ايرادات للدولة. -تعزيز سيادة القانون
على أراضي عامة خارج حدود المدن	تكييفها قانونيا مقابل ثمن بيع الارض، ويترك تقدير ذلك للجان المختصة.	تأجيل ازالتها حاليا ومنع توسعها	المباشرة بإزالتها فورا لمنع تمددها.	-الحصول على ايرادات للدولة. -تعزيز سيادة القانون
على أراضي زراعية (عقود) داخل المدن.	فسخ العقود من أصحابها وتثمينها وبيعها لأصحاب الدور على ان تكون	فسخ العقود من اصحابها، وازالة التجاوزات عنها، والنظر في جنس	المباشرة بإزالتها فورا لمنع تمددها.	-الحصول على ايرادات للدولة. -تعزيز سيادة القانون

	10% من قيمة كل دار تدفع من قبل المتعاقد عليها سابقا تدفع لحكومة، وتغيير جنس الارض وتكييف التخطيط العمراني.	الارض ونوع الاستثمار الذي يمكن ان تمنح له الفرصة لاستغلالها.		
على أراضي زراعية (ملك صرف) داخل المدن.	تغيير جنس الارض وتكييف التخطيط العمراني، مقابل رسوم كبيرة وغرامات تجبى للدولة مالم يكن هنالك مانع حاكم.	التفاوض مع المالك بشأن ازالتها جزئيا او كليا او تنظيمها مالم يكن هنالك مانع حاكم. مقابل رسوم وغرامات	منع تمددها.	-الحصول على ايرادات للدولة. -تعزيز سيادة القانون
على أراضي زراعية (عقود) خارج المدن	تغير جنس الارض مقابل رسوم كبيرة واعلان بيعها مجددا كأرض سكنية وتكون الاولوية لشاغلها وخلق حويصلات سكنية.	منع توسعها حاليا، وازالتها مستقبلا بعد اكمال معالجة العشوائيات ذات الاولوية.	منع توسعها حاليا، وازالتها مستقبلا بعد اكمال معالجة العشوائيات ذات الاولوية.	-الحصول على ايرادات للدولة. -تعزيز سيادة القانون
على أراضي زراعية (ملك صرف) خارج المدن.	تغير جنس الارض مقابل رسوم كبيرة	منع توسعها بقوة. مقابل تعهدات وغرامات.	منع توسعها بقوة، مقابل تعهدات وغرامات.	-الحصول على ايرادات للدولة. -تعزيز سيادة القانون
على أراضي سكنية مملوكة للأهالي.	ازالتها فورا بحكم القانون، او دفع ثمن الارض بسعر السوق	ازالتها فورا بحكم القانون، او دفع ثمن الارض بسعر	منع توسعها بقوة، مقابل تعهدات	تعزيز سيادة القانون

	السائد وفقا للتراضي.	السوق السائد وفقا للتراضي.	وغرامات.	
التجاوزات على الأرصفة وبعض الساحات بوسائل بيع متنقلة (عربات)	تؤجل ازالتها حاليا لحين تحرك عجلة الاقتصاد وتوفر فرص عمل بديلة، او بناء مجمعات تجارية بديلة ينقلون اليها مع بعض التسهيلات.	ايقاف توسعها وتؤجل ازالتها حاليا لحين تحرك عجلة الاقتصاد وتوفر فرص عمل بديلة	منع توسعها بقوة، مقابل تعهدات وغرامات.	-الحصول على ايرادات للدولة. -تعزيز سيادة القانون
تجاوزات الاحزاب السياسية على عقارات الدولة	مطالبتها باجر المثل وبأثر رجعي، او الاخلاء الفوري.	مطالبتها باجر المثل وبأثر رجعي، او الاخلاء الفوري.	ايقاف حصولها بقوة القانون.	-الحصول على ايرادات للدولة. -تعزيز سيادة القانون
تجاوزات على الشوارع العامة بوضع الانصبة وتماثيل الرموز والصور والاعلام والشعارات.	تحديد اماكن بعينها ومنع توسعها مقابل مبلغ تأجير شهري عالي كان تكون 250 الف دينار عن كل متر مربع.	ازالتها فورا، وقيام امانة بغداد وبلديات المحافظات بأنشاء متحف للشمع يمثل صرح وتأجير اجنحة مقابل بدل ايجار لأي رمز ديني او وطني يرغب الناس في تخليده.	ايقاف حصولها بقوة القانون.	-الحصول على ايرادات للدولة. -تعزيز سيادة القانون. - تحسين صورة مدننا المشوهة بالملصقات والنصب العشوائية.

ثالثا: اعتماد نظام الفوترة الموحد:

حيث هنالك موازنات خارج إطار الموازنة العامة للدولة لدى البلديات والكثير من المؤسسات الخدمية وهذا يستوجب الآتي:

1. كل فاتورة يدفعها المواطن مقابل خدمة يجب ان تكون صادرة من وزارة المالية بتسلسل موحد وليست الفواتير الحالية (الوصولات) التي تخص كل دائرة بعينها وهذا يضمن ان كل فاتورة تدفع تكون موثقة حسب تسلسل الأرقام لدى وزارة المالية مما يحد تماما من التلاعب بإيرادات الدولة.
2. كل هذه الإيرادات وفقا لمبدأ عدم الربط بين أي مصدر من مصادر الإيرادات العامة مع أي وجهة من أوجه الانفاق العام يجب ان تأخذ كل إيرادات الفوترة الموحدة إيرادا نهائيا الى الموازنة العامة ابتداءً ثم يعاد تخصيص جزءا او كلا منها للدوائر التي حصلتها بحسب القوانين النافذة الخاصة بكل جهة.
3. توحيد الغرامات (أي اعداد جداول تعريفية بالغرامات وتحدد امام كل مخالفة قيمة الغرامة ازائها) وعدم تركها لاجتهادات الموظفين والمهادنات وخاصة في دوائر التسجيل العقاري والبلديات والاشغال العامة وغيرها، وان تخضع تلك الغرامات المحددة لنظام الفوترة أيضا.
4. قبول اعتماد وصولات الدفع الالكتروني لغرض الاحتساب الضريبي في المهن والشركات وكبار المكلفين.

رابعا: خفض الدعم للمحروقات:

1. تخفيض حجم الدعم عن المحروقات بقيمة (100 دينار فقط) عن اللتر الواحد، وتشمل (النفط الأبيض، والنفط الأسود، والبنزين بكل فئاته، وزيت الغاز، والزيوت، والمشتقات الاخرى).
2. رفع قيمة قنينة غاز الطبخ (1000 دينار).

خامسا: اعادة النظر بجداول التعرفة الكمركية:

1. رفع التعرفة الكمركية الحالية على كافة أنواع السيارات (الشخصية والإنتاجية والخدمية، الخ) بنسبة (200%) من التعرفة الحالية.
2. تخفيض التعرفة الكمركية على سيارات النقل الجماعي، ومنح تراخيص لتأسيس شركات نقل جماعي.

3. رفع التعرفة الكمركية بنسبة 100% على السلع الكمالية التي يستهلكها الاثرياء مثل مواد التجميل والعطور والمتحفيات والمفروشات ومواد الزينة والمشروبات الكحولية والسكائر وبدائلها والاراكيل وغيرها.
4. رفع التعرفة الكمركية على السلع النهائية التي يمكن تعويضها بالمنتج المحلي بنسبة 25%.
5. تخفيض التعرفات الكمركية على استيراد المدخل الاجنبي من المواد الاولية والمكائن والمعدات التي تستخدم في الانتاج المحلي.

سادسا : إعادة التصدير :

1. إعادة تصدير كافة السلع والخدمات المستوردة سواء كانت استهلاكية او نصف مصنعة او إنتاجية.
2. سوف يعيد الكثير من اثمان الأصول والسلع ويخلق حركة تجارية ورسوم مهمة تمثل ايراد للموازنة،
3. على وزارة التجارة وضع التعليمات الميسرة لذلك.

سابعا: اصلاح الشركات العامة:

1. اعادة هيكلة الشركات العامة وفقا لمعايير تجارية بحتة .
2. تحويل الكثير من الشركات العامة العاملة وفق قانون 22 لسنة 1997 الى شركات مساهمة تعمل وفق قانون 21 لسنة 1997 بعد اجراء تقييم الأصول وفقا للأسعار الجارية وتسجل في سوق الاوراق المالية.
3. اخضاع أرباح الشركات العامة لضريبة الدخل بمقدار (15 %) بوصف الشركة العامة هي المكلف، وإخضاع الأرباح الموزعة لموظفيها ولمجلس الإدارة الى ضريبة الدخل وبنسبة (15 %) على ان يتم إيقاف العمل بالمادة (7) البند (8) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل.

ثامنا: أرباح تحققها مؤسسات حكومية يجب ان تخضع لضريبة الدخل:

1. اخضاع أرباح البنك المركزي لضريبة الدخل بوصف البنك المركزي هو المكلف ومن ثم اخضاع الأرباح الموزعة لموظفيه ولمجلس الإدارة الى ضريبة الدخل بنسبة (15 %)، وإيقاف أي مادة قانونية تحول دون ذلك.

2. اخضاع الارباح التي تحققها هيئة الاوراق المالية والهيئة الوطنية للاستثمار وهيئة الاعلام والاتصالات وهيئة الحج والعمرة واي جهة اخرى تمول نفسها ذاتيا الى ضريبة الدخل بنسبة (15 %)، وإيقاف أي مادة قانونية تحول دون ذلك.

تاسعا: فرض ضريبة مبيعات ومسودة القانون قيد الانجاز:

تفرض ضربة مبيعات على الجهات سواء كانت حكومية او قطاع خاص التي تبيع السلع المبينة ادناه على ان يكون المكلف بدفع الضريبة هي الجهة البائعة باعتبار تولد لديها دخل ولان هذه الضريبة غير مباشرة فيمكن للجهة البائعة نقل عبء الضريبة جزءا أو كلاً إلى المشتري (المستفيد الاخير).

1. ارقام السيارات المميزة: فرض ضريبة مبيعات بنسبة (50 %).
2. ارقام الهواتف المميزة: فرض ضريبة مبيعات بنسبة (50 %).
3. مبيعات الأسلحة النارية الخفيفة: فرض ضريبة مبيعات بنسبة (50 %).
4. مبيعات أسلحة الصيد: فرض ضريبة مبيعات بنسبة (30 %).
5. مبيعات السكراب: فرض ضريبة مبيعات بنسبة (30 %).
6. تذاكر الطيران: فرض ضريبة مبيعات بنسبة (20 %).
7. مادة الزميج: فرض ضريبة مبيعات بنسبة (20 %).

عاشرا : ضريبة الاستقطاع المباشر على الراتب الكلي للموظف:

فرض ضريبة الدخل على جميع المدفوعات التي يتقاضاها الموظف بما فيها المخصصات استناداً الى نص الفقرة (5) من المادة (2) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982، ومن المتوقع ان تحقق زيادة بحدود 5 تريليون دينار في السنة.

الفصل الرابع

حلول ممكنة لتخفيض وترشيد النفقات العامة

اولا : حل مستدام لترشيد الانفاق الحكومي من خلال التحول الى موازنة البرامج والاداء:

يجب التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والأداء الامر الذي يجعل الاستثمار الحكومي يخلق تنمية، موازنة البرامج والأداء = ربط العائد بالكلفة = ربط المخرج بالمدخل.

وهي ذلك التصنيف في الموازنة الذي ينتقل فيه التركيز من وسائل القيام بالعمل إلى العمل المنجز نفسه. بمعنى أنها تبين الأهداف التي تطلب لها الاعتمادات المالية , وتكاليف البرامج المقترحة للوصول إلى تلك الأهداف , والبيانات والمعلومات الاحصائية التي تقيس الإنجازات , وكل ما أنجز من الأعمال المدرجة تحت كل برنامج ..وذلك من خلال:

- تصنيف البرامج والإجراءات الحكومية الى مجموعات أساسية.
- قياس الأداء المستنتج من التكلفة المعتمدة لتلك البرامج .
- إتباع الإدارة العلمية في كيفية استهلاك الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل.

وعليه تهتم موازنة البرامج والأداء ببيان البرامج والمشاريع التي ستنفذها الأجهزة الحكومية المختلفة. بمعنى أنها تقوم بتحديد البرامج الرئيسية لكل وزارة أو مصلحة ومن ثم تقسم البرامج الرئيسية إلى برامج فرعية والبرامج الفرعية إلى نشاطات وترصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية والنشاطات في وثيقة الموازنة العامة على الصفحات المخصصة لها .ثم تقوم بعد ذلك بتوزيع الاعتمادات على أبواب وبنود الإنفاق المعرفة في الموازنة ..ولكن المعيار المعتمد في وضع الاولويات هو القدرة على تحقيق الهدف واشباع حاجة الجمهور للخدمات العامة وفق مؤشرات احصائية تحدث دوريا ..وتحاسب الادارة المسؤولة (القطاعية) على ضوء قدرتها برفع تلك المؤشرات المستهدفة في فترة الاستهداف .

ثانيا: حلول آنية ممكنة:

1. التوقف فوراً عن فوضى استبدال الأرصفة الجيدة والنظيفة بأرصفة أخرى، وان تكون هنالك لجان عليا تفحص مدى الحاجة الحقيقة لاستبدال الأرصفة.

2. التوقف عن تخصيص أي مبالغ تذكر للأوقاف الشيعية والسنية والاوقاف الأخرى كون تلك الأوقاف لديها ممتلكات طائلة ويمكنها ان تعظم عوائد تلك الممتلكات، بل ويمكن ان تساهم في تقديم خدمات اجتماعية لبعض شرائح المجتمع نيابة عن الدولة، وان تمول نفسها ذاتياً.
3. إيقاف صرف مبالغ الوقود او تجهيز السيارات الحكومية بالوقود للاستخدامات الشخصية.
4. التوقف عن تصدير النفط العراقي بأسعار تفاضلية أدنى من سعر البورصة لأي دولة كانت.
5. تقليص بعثات التمثيل الدبلوماسي بنسبة (50 %).
6. حصر استلام المحاصيل الاستراتيجية من قبل الدولة بمحصول (الحنطة) فقط، وفق المعادلة السعرية الاتية: (معدل سعر البورصة العالمية لثلاثة أشهر قبل موعد الاستلام + هامش دعم الدولة 25%).
7. دراسة المشاريع المتوقفة حاليا بسبب العجز المالي كلا بحسب حالته لمعرفة مدى إمكانية تعديل عقود إنجازها لتصبح وفقا لحالتها بناء وتشغيل وتملك تلك المشاريع مقابل الدين الذي للمقاول على المشروع، بحيث يؤخذ بنظر الاعتبار حصة الدولة في المشروع وحصة المقاول.
8. تمنح الأراضي لغرض الاستثمار بالقيمة السوقية ناقصاً (10 %)، سواءً كانت داخل الحدود البلدية او خارجها.

عن الكاتب:

الاستاذ الدكتور عبدالحسين محمد العنبكي مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600